24- حق الرد او التصحيح في الاصدارات الصحفية

من المبادئ المهمة في عملية اصدار المطبوع الدوري اعتماد ما يسمى ب (حق الرد) او (حق التصحيح) في الصحيفة ، فحرية النشر التي تتمتع فيها الصحافة لا تعفيها من المسؤولية الجنائية والمدنية اذا ادى ذلك الى وقوع جريمة والحاق ضرر باخرين .

لذلك لجأت التشريعات الحديثة الى اعطاء الافراد والسلطات العامة الحق في الرد على ما تنشره الصحف أو تصحيحه، وتلتزم الصحيفة الناشرة للخبر أو المقال الذي يستوجب الرد بنشر هذا الرد .

هذا الحق يمكن ان يكون دفاعا شرعيا في الصحيفة ضد النشر المنطوي على اسالب القذف أو التشهير أو ما شابه لحماية القيم الاجتماعية واحترام الكرامة الانسانية .

حق الرد يستخدم كتبرير للاتهامات المنسوبة إليه والدفاع عما هو موجه إليه في **الصحف** .

حق التصحيح يستخدم كتصحيح بيان أو رقم أو إحصائية أو نفي اتهام لا أساس له من الصحة

هذا الحق ليس حقا فرديا بل يعود الى المجتمع فلايمكن ان يزدهر مجتمع يسوده الافتراء ولا يامن انسان على كرامته ، وجاءت معالجة التشريع العراقي لهذا الموضوع في المادة الخامسة عشر من قانون المطبوعات وما فيه من احكام نظمت عملية الرد وعلى النحو الاتي :

1- على مالك المطبوع الدوري ان ينشر مجانا الرد الوارد اليه ممن قذف في مطبوع هاو شهر به وان كان القذف او التشهير يتعلق بالمتوفي فلأقربائه حتى الدرجة الرابعة مثل هذا الحق
2- عل مالك المطبوع ان ينشر مجانا الردود التي ترسلها الحكومة على ما ينشر في مطبوعه
3- تنشر الردود المذكورة اعلاه في ذات المكان وفي اول عدد يصدر بعد وصولها ، واذا تعذر ذلك ففي العدد الذي يليه بشرط ان لا يشغل الرد حيزا اكثر من ضعف حيز القذف او التشهير .

ان حياة الناس الخاصة واسرارهم ومشاكلهم تشكل امورا شخصية والخوض فيها بواسطة النشر عن طريق الصحافة ذات صفة العلانية الواسعة يمس حقا من حقوق الانسان وهو حريته الشخصية في التصرف والقول والعمل.

ومن الاهمية التمييز بين سلوك الشخص العام والفرد العادي فالأول ليس هو حتما الشخص المكلف بخدمة عامة بل انه قد يكون ايضا اي شخص تتصل طبيعة عمله بالراي العام كالفنان او الاديب او الرياضي .

مثل هذا الشخص يمكن ان يقال عنه انه قبل سلفا ان تتحدث عنه الصحف وهو ليس بمنأى عن النقد السليم اذا اساء التصرف او جرح بسلوكه عواطف الناس واحاسيسهم ولكن الامر يختلف بالنسبة للفرد العادي الذي ليس هناك صلة بينه وبين الجمهور تفرض عليه واجبات نحوه وبالتالي خاضعا لحكم الراي العام .

من حق هذا الشخص العادي ان يمارس شؤونه الخاصة بحرية الا ان هذه الخصوصية للمذكور تتجاوزها الصحافة في حال ارتكابه فعلا مخالفا للقانون او كان النشر للمجتمع الصحفي عنه فيه مصلحة عامة ونتيجة لذلك اصبح هناك ما يسمى ب (حق الراي العام) ومعرفة ما يحدث في المجتمع ولقد ترتب على ذلك ان نشأ صراع بين الحق في احترام الحياة الخاصة (الخصوصية والحق في الاعلام (حق الرأي العام)

الحق في احترام الخصوصية من أهم الموضوعات التي يعنى بها التشريع الجنائي الحديث لما لها من ارتباط وثيق بحرية الانسان وما يترتب عليها من حقوق لكرامته فلا يتطفل عليه متطفل فيما يود الاحتفاظ به لنفسه.

مثال على الرد

جندي عراقي في حالة ذهول بعد استهداف تفجير انتحاري عربة هامفي تابعة للقوات الامنية في الجانب الايسر من الموصل أمس (رويترز)

«الباسيج» ومليونا إيراني في المدينة لـ«زيارة الأربعين»

تحذير أممي من حالات الحمل «غير الشرعي» في كربلاء

كربلاء «الشرق الأوسط»

فيما يشارك نحو ثلاثة ملايين زائر، بينهم مليونا إيراني يرافقهم عناصر من «الباسيج»، في مراسم إحياء أربعينية الإمام الحسين في كربلاء غدا، حذرت منظمة الصحة العالمية من تزايد حالات الحمل غير الشرعي أثناء المناسبة.

وقال غريغوري هارتل المتحدث باسم المنظمة، في بيان إن المناسبات الدينية التي تقام في جنوب العراق «تشهد في الغالب اختلاطا غير منتظم بالوفود القادمة من خارج العراق خصوصا من جمهورية إيران المجاورة له، ويصعب على القوات الأمنية السيطرة على الوضع بسبب كثرة أعداد المشاركين». وأضاف هارتل أنه بعد «زيارة الأربعين» العام الماضي «حصلت حالات حمل غير شرعي لأكثر من 169 امرأة عراقية». ودعت المنظمة وزارة الصحة العراقية إلى القيام بـ«حملة شاملة لنشر الوعي الصحي والتحذير من مخاطر هذه الظاهرة».

(التفاصيل ص 8)

ردا على اختلاق مراسلها لتصريح مسؤول في "منظمة الصحة العالمية" في العراق حول حالات حمل خلال زيارة الأربعين، قامت صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية بالإستغناء عن مراسلها في بغداد، وحذفت المادة عن موقعها الإلكتروني. أثار خبر نشرته صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية على صفحتها الاولى تحت عنوان "حالات حمل غير شرعي" في كربلاء غضب السلطات العراقية حيث اعتبرت الصحيفة على لسان غريغوري هارتل، المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية "ان حالات حمل غير شرعي تحصل جراء الزيارة لمناسبة أربعينية الإمام الحسين في كربلاء".

هذا الخبر نفته المنظمة العالمية وقامت بإجراء قانوني سريع بالإدعاء على الصحيفة ومراسلها في بغداد، وقالت المنظمة الأمميّة في بيان نشر على موقعها الرسمي إنها "تنفي بشدة"، و"تستنكر استخدام اسمها في خبر عار عن الصحة نشر على موقع "أصوات حرة" يدعي أن أحد إعلاميي المنظمة في جنيف صرح بخصوص الزواج غير الشرعي خلال المراسم الدينية".

وخوفا من دعاوى قضائية من الجهات العراقية ومنظمة الصحة، سارعت الصحيفة الصادرة في لندن، إلى حذف الخبر من موقعها الالكتروني وحذف صورة نسختها الورقية المصورة من الموقع ايضا. كما نشرت لاحقا نص بيان التكذيب الصادر عن المنظمة، مرفقا بإعلان الاستغناء عن مراسلها في العراق لنشره "معلومات مغلوطة"، وإنها تنشر هذا النفي لتصحيح المعلومات المغلوطة

التي تضمنها، كما تعلن أنه تم ايقاف التعامل مع محرر الصحيفة في بغداد الذي تسبب بنشر التقرير، وتؤكد أنها تلتزم بالمعايير المهنية الأخلاقية والدقة والموضوعية". علما ان التقرير أثار غضبا كبيرا في الشارع العراقي. وشنّت الحكومة العراقية هجوما عنيفا على صحيفة الشرق الأوسط السعودية، بسبب نشرها تقريرا نقلت فيه على لسان منظمة الصحة العالمية، تحذيرها من وجود حالات حمل غير شرعية في موسم زيارة الإيرانيين لكربلاء. مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي، طالب صحيفة "الشرق الأوسط"، بالاعتذار، متوعدا اياها بالمحاكمة. وقال مكتب العبادي إن تقرير "الشرق الأوسط"، ملفّق و"يشكّل إساءة للشعب العراقي الغيور الذي يقاتل ويضحي بخيرة أبنائه دفاعا عن الأرض والشرف والكرامة."